# الجامعة الجزائرية مسيرة الطموح
# و رهان البحث العلمي... الواقع والانتظارات

**الاستاذ الدكتور يوسف قاسمي –**

**جامعة قالمة الجزائر**

**المقدمة:**

تعد قضايا الفكر، المعرفة، المنهج، البحث العلمي... وغيرها؛ من القضايا الشائكة المثارة في بيئتنا الوطنية و العربية المعاصرة؛ وهي محل التساؤل الذي يؤرق النخب والأكاديميين خاصة، يفترض فيها -نظرا لأهميتها وفعاليتها في بناء الإنسان وتطور المجتمع- أن تحظى بالموقع الأول الأهم ضمن ترتيب الأولويات الوطنية والقومية، واهتمام مؤسساتنا الأكاديمية والبحثية. حيث تميل **الرؤية المعرفية الاستشرافية** فيها إلى تفاعلات الواقع و معضلاته المزمنة؛ في محاولة جادة لبناء علاقة بين مناهج التفكير والبحث من جهة، و الربط الوظيفي بالصورة المجسمة في حياة الناس و واقعهم العيسي من جهة ثانية. ولأجل تنظيم العلاقة التكاملية بين المستويين المذكورين؛ واحداث اختراق وتطور لانتاج بحوثا وخططا بل عملا متكاملا مبدعا يرنو لاقتراح الحلول العملية والصيغ الممكنة لمعالجة تلك المشكلات، وتخطي آثارها السلبية على مستو الفرد و المجتمع.

كل ذلك شرط أساس فضلا عن ضمان نسق معرفي منهجي فعال؛ يحرران الواقع الجامعي من قيود أزماته المتداخلة المتراكمة المركبة؛ باتجاه أفق جديد مشبع بإضافات خلاقة تدفعه ضمن مسارات الإصلاح والتجديد والتطور المواكب لروح العصر الرقمي وتكنولوجياته التطبيقية... وهو المطلوب حواجب الوقت والمرحلة فضلا عن كونه تحدي و رهان: حكما، منطقا، و واقعا عمليا منجزا ومتقنا.

لذلك فإن **من أهم صور الأزمات الحادة والمستعصية المطروحة** بإلحاح على مستوى بنيتنا المعرفية الوطنية القومية؛ هي: **أزمة البحث العلمي وهويته في المؤسسات العلمية الجامعية**ولأج

لأجل استشعارها والوقوف على طبيعتها وكنهها، وتتبع تمثلاتها في واقعنا الراهن؛ بات الامر حتميا بل في حكم الواجب الوطني -القومي. مما يفرض بذل جهدا اضافيا و وقتا كافيا لدفع الخطى في سبيل تحرير هذا المحيط ومؤسساته المعرفية الحيوية و نقلها من حالة الارتباك والاستغراق -غير المبرر- في عوامل وعناصر التقليدية و حالات العجز وعدم القدرة على المواكبة المطلوبة لزخم الحراك العلمي العالمي الهائل؛ ذاك الذي يتسارع من حولنا بصورة مذهلة من الإبداع الأدبي، والتقانة المتطورة، و رقمنة مختلف تفاعلات وقطاعات الحياة و أفاقها المستقبلية.

**إشكالية البحث:**

ضمن هذا الإطار و في سياق متابعة واقع منظومة التعليم العالي و رهانات البحث العلمي فالعلمة وجدوى في الجزائر -كدولة محورية في الفضاء المغاربي والعربي- تأتي هذه المحاولة لتطرح الاشكالية المعرفية المنهجية التالية: **" سيرورة و واقع مسيرة الجامعة الجزائرية و موقع البحث العلمي تحديات و انتظارات ؟"** مركزة على محورة القضايا التالية: نشأة ومسيرة منظومة التعليم العالي في الجزائر ومكاسبها ؟ واقع رأسمالنا الفكري والعلمي و فعاليته ؟ موقعه و دوره داخل المؤسسات الجامعية والبحثية عامة ؟. مكانة وموقع البحث العلمي الفعالية والنوعية... الرهانات والانتظارات ؟.. أخيرا وليس آخرا مدى التثمين والتوظيف لمنتوج البحث العلمي في مسارات التطوير والتحديث من قبل المؤسسات الوطنية الرسمية و المدنية ؟ مساهمته في مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وآفاق الاستثمار...؟

**مناهج البحث**

ستعتمد في الدراسة منهجي الوصف والاستقصاء بالأساس، مع توظيف بعد التحليل في مقاربة الإشكالية خاصة في سياق متابعة و تجلية الآثار والانعكاسات. متوخيا الإجابة عن سؤال الجديد و التجديد في سياسة الإصلاح الجامعي ملتزما الموضوعية ما أمكن ذلك. و متطلعا إلى تقديم رؤية منهجية ضمن مسلك علمي للإشكال المثار، بهدف التأشير على العناصر الأساسية المساعدة على الانتقال بواقع التعليم العالي و البحث العلمي في منظومتنا الجامعية الوطنية من حالة الاستغراق في التقليدية و التراكم الكمي النظري؛ إلى مستوى أفضل من الإدارة المعرفية لرأسمالنا الفكري - العلمي؛ في ظل **أبعاد: الكيف، الكفاءة، الجدوى، الفعالية... و التطبيـ**

## 1 – <u>منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال... أ نموذجا</u> (1)

**أ- قبل الاستقلال:**

يمكن القول إن من أسباب الثروة تكريس سياسة التجهيل التي اتبعتها السلطة الفرنسية نحو الشعب فقد كانت سياسة تقليدية اتبعها الخلف الفرنسيون عن السلف، و هي أن تعليم الجزائريين أو ترك الحرية لهم يتعلمون بوسائلهم الخاصة سيؤدي إلى يقظتهم و المطالبة بحقوقهم ، لذلك كانت الأمية في الجزائر بعد قرن و ربع من الاحتلال قد تجاوزت التسعين في المائة . وقد صدق فرحات عباس عندما خاطب الطلبة سنة **1960** بقوله: **" في ظرف ست سنوات فقط استطاعت الثورة ان تخرج من صفوفكم عددا من الخبراء و الفنيين اكبر من العدد الذي كونه الاستعمار خلال 130 سنة من الاحتلال." (2)**

استمر التعليم في الجزائر متعدد الأنواع؛ فهناك على الأقل تعليم فرنسي و تعليم مختلط و تعليم عربي حر، و التعليم الفرنسي الرسمي تشرف عليه الدولة الفرنسية عن طريق مؤسساتها وممثليها وهو ما تسميه المرجع عندنا بالتعليم العمومي أو التعليم العام . وهذا النوع من التعليم فيه المستويات الثلاثة وهي الابتدائي و المتوسط و العالي . و التعليم حسب القانون الفرنسي إجباري و مجاني؛ و لكننا نجد اكثر من مليون ونصف المليون من الأطفال الجزائريين كانوا سنة 1952 خارج المدارس

*** التعليم: إحصاءات متنوعة**

نشرت **الحكومة العامة** في الجزائر سنة 1959 نشرة أسمتها ( الجزائر- تنمية، 1959 أو الجزائر والتنمية) تتعلق بمجالات التعليم في **" العهد الجديد و انطلاق الجزائر الى عصر التمنية "** ؛ مما جاء في النشرة ان التعليم الشامل قد حقق تقدما ملحوظا. ففي 1948 كان هناك طفل مسلم (جزائري) يتعلم من بين تسعة أطفال لا يتعلمون، وبعد عشرة سنوات أصبح هناك حوالي أربعة أطفال يتعلمون من كل تسعة لا يتعلمون. ويعد هذا تقدما كبيرا في نظر الحكومة العامة. و تتحدث **نشرة الحكومة العامة** المتفائلة جدا بمستقبل التعليم في الجزائر، عن التعليم الثانوي أيضا خلال نفس الفترة **(1958-1959)**م؛ فقد سجل سبعة و أربعون ثانية و معهد ( **كوليج** ) في القطر الجزائري **42** ألف تلميذ منهم **7800** فقط من المسلمين، من بينهم ألفان من البنات المسلمات، **22** بالمائة حسب هذا الإحصاء. و كان هذا العدد لا يتجاوز **10** بالمائة فقط من عشر سنوات ( أي سنة 1948 ). أما **التعليم العالي** فالإحصاء الرسمي متفائل به أيضا، بل انه أعطى الرقم الإجمالي الذي يشمل الطلبة الأوروبيين وسكت عن التفاصيل لأنها تكشف عن حقيقة فاضحة بالنسبة للعدد الخاص بالجزائريين، **فالجامعة الجزائرية** في الواقع **جامعة فرنسية** رغم الحديث عن كونها ذات طابع إفريقي-إسلامي متميز، فهي تضم **5400** طالبا ليس بينهم سوى حوالي**400** طالبا مسلما جزائريا**(3)**

أما **جريدة ( المقاومة الجزائرية )** فقد أوردت إحصاء بعدد **الطلبة الجامعيين** في الجزائر عام 1954 فكان كما يلي: هناك **557** طالبا جزائريا في جامعة الجزائر مقابل **7146** طالبا أوروبيا. فإذا رجعنا إلى **التعليم العالي** نجد جامعة الجزائر تضم ، حسب التقرير المذكور حوالي **5000** طالبا فقط ، منهم حوالي **500** طالب جزائري، فنسبة الأوروبيين فيها **4.5** بالمائة، بينما نسبة الجزائريين هي **0.000055** أو **54** طالبا أوروبيا لكل **1000**ساكن، وطالب واحد جزائري لكل **18000**ساكن.**(4)**

*** التعليم العربي الحر**

بخصوص التعليم الحر أو التعليم المدعوم من التبرعات الشعبية - الذي تشرف عليه غالبا **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين-** فله إحصاء غير مفصل، على هذا النحو سنة 1955 كان عدد التلاميذ **35.190**، وعدد المدارس **193**، وعدد المعلمين **511**، من بين العدد الإجمالي هناك **1200** طالبا في **معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة**، وهي المؤسسة الوحيدة للتعليم المتوسط لجمعية العلماء. لكن منذ1955 أغلقت السلطات الفرنسية معظم المدارس في وجه التعليم و احتلها الجيش الفرنسي الذي استعملها لأغراض مختلفة مقلدا ما قام به سلفه عام 1830نحو المؤسسات التعليمية-الدينية **(5)**

*** إحصاءات جبهة التحرير الوطني**

في حديث مع **الشيخ احمد توفيق المدني** وزير الثقافة في الحكومة المؤقتة سنة 1958؛ نشرته **المجاهد** عن ( وضعية الطلبة الجزائريين في الخارج ) جاء فيه أن عددهم عندئذ أكثر من **1000** طالب موزعين على النحو التالي:

**- تونس**: **650** ( دون تحديد المستوى )، مصر: **100** في الجامعات المصرية، و سورية: **65** في جامعة دمشق، و العراق:**65** وفي جامعة بغداد و الكويت: **30** ( دون تحديد المستوى )، أما في **المغرب الشقيق**: **100** ( دون تحديد المستوى ).أما **أوروبا** و **الولايات المتحدة**، فهناك: **170** طالبا في جامعات غير فرنسية ( تشمل **سويسرا، يوغسلافيا، الاتحاد السوفيتي، ألمانيا الشرقية، اسبانيا)**.

- **إجمالي الطلبة** في الخارج **1200** طالبا، يضاف إليهم طلبة يواصلون العلوم العسكرية الطيران و البحرية في معاهد الشرق، و لم يذكر الحديث الجامعات او الكليات التي يدرسون فيها. **(6)**

وفي **وثيقة ترجع الى سنة 1959-1961** وجد أن **عدد الطلبة الجزائريين في التعليم العالي** خارج الوطن موزعين على النحو التالي:

- في **بلدان المغرب العربي**( المغرب و تونس و ليبيا ) حيث يدرسون بالعربية و الفرنسية: 1959-1960: **110** طلاب. وبين سنتي 1960-1961: **180** طالبا.

- في **المشرق العربي** ( يشمل العراق و سوريا و مصر و الكويت و الأردن ) سنتي 1959-1960: **318** طالبا وبين 1960-1961: **378** طالبا.

- في **أمريكا الشمالية**(الولايات المتحدة و كندا ) في سنتي: 1959-1960: **21** طالبا، وبين 1960 - 1961: **39** طالبا.

- في **أوروبا الغربية**( ألمانيا الاتحادية، بلجيكا، بريطانيا، النرويج، السويد )في سنتي: 1959-1960 **140** طالبا وبين 1960-1961: **218** طالبا .

- في **أوروبا الشرقية** ( ألبانيا، بلغاريا، ألمانيا الشرقية، المجر، بولندا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، الاتحاد السوفياتي، و يوغسلافيا ) في سنتي 1959-1960: **203** طلبة وبين 1960-1961: **244**

المجموع الكلي بين سنتي 1959-1960: **792** طالبا وبين 1960-1961: **1.059** طالبا.

**ملاحظة**: سيضاف إلى ذلك العدد التقريبي للطلبة الجزائريين في فرنسا نفسها ( بما فيها جامعة الجزائر ) وهو حوالي **900** طالبا، بذلك يكون مجموع طلبة الجامعات الجزائريين خلال المدة المذكورة هو **900+1059 = 1959**؛ ( أي حوالي ألفي طالب ) (**6 مكرر**)

**ب – بعد الاستقـلال:**

في سنة 1962 كان **500** طالبا في جامعة الجـزائر، وفي سنة 1971 كان أول إصلاح للتعليم العالي، وكانت النتيجة تخـريج عشرات الآلاف من الجامعيين الذين انتشروا في ربـوع الجزائر في شتى التخصصات و الميادين. تتابعت مسيـرة التطور في التعليم العالي؛ حيث في سنة 2008/2007م أصبح هناك حوالي **60** مؤسسة جامعية (جامعات، مراكز جامعية، معاهد عليا..) يوجد بها 700 ألف طالبا، و مع بداية السنة الجامعية 2020 / 2021 م بلـغ **عدد المؤسسات الجامعية 112 مؤسسة جامعية** ( جامعات + مدارس عليا + معاهد وطنية..)؛ كما بلغ عدد الطلبة اليوم بالتقريب رقما يضاهـي **المليون و800 ألف طالبا في العام الجامعي 2022/2021م**، يؤطرهم أكثـر من **90 ألف أستاذا جامعيا دائما،** بأكثـر من مليون مقعد بيداغوجي و **450** إقامة جامعية ( مدينة جامعية للطلاب).

## 2- أهداف التعليم العالي: (7)

بحسب **ميثاق التعليم العالي المنصوص عليه في الجزائر**، فإن **أهدف التعليم العالي** تتلخص في: التعليم و التكوين، للقضاء على الجهل و الأمية و الاستجابة لاحتياجات الجزائر التنموية، مع استيعاب الأعداد المتزايدة من الجزائريين المقبلين على الجامعة. بيد أن هذه الأهداف تضعنا أمام تساؤل عن دور الجامعة التقليدي ودورها الجديد؟ فدورها التقليدي هو توفير المعرفة، لكن مع تزايد عدد الطلاب ليفوق المليون ونصف. لكن مع تطور المجتمع الجزائري بعد الاستقلال عام 1962 إلى 2010م والتحولات الكبرى التي شهدتها وحصلت - ولا تزال تحصل في مختلف الأصعدة-ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، تنمويا وتكنولوجيا بات الأمر يستدعي تحولا في إستراتيجية الجامعة و دورها الحيوي علميا وتنمويا؛ وبالتالي ضرورة الانتقال من الدور التقليدي لها متمثلا في توفير المعرفة، إلى الدور الاستراتيجي الجديد لإنتاج المعرفة عبر **تفعيل دور البحث العلمي و تطبيقاته العملية الصناعية** واعتماد الرقمنة والتعليم عن بعد كألية فرضها منطق العصر وتحولاته المعرفية والتكنولوجية.

**<u>الدور التقليدي</u>: توفير المعرفة و التكوين التخصصي**

نلاحظ أن الأهداف المسطرة للتعليم العالي في الجزائر هي نفسها الأهداف التقليدية للجامعة متمثلة في: القيام بالتدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع... غير أن جل هذه الأهداف تبدو فارغة من المحتوى المعرفي؛ أي أن التدريس أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع لم يتجه حقيقة إلى تنشيط الجانب الإبداعي والإنتاجي في مجال المعرفة. بل اكتفى – بشكل عام- بمجرد توفير الحد الأدنى من المعرفة التي تؤهل المتخرج ليحصل على شهادة ووظيفة مهنية..! وبقيت الجامعة الجزائرية هيكلا تابعا علميا لما تنتجه جامعات المراكز الحضارية العالمية الكبرى. هكذا أصبحت الجامعة تؤدي دور الوسيط بين مراكز إنتاج المعرفة وبين المجتمع؛ أي مجرد الاجتهاد في الاستفادة من المعرفة، وحسن استعمالها وتوظيفها مهنيا. مما نجم عنه تخلف جامعاتنا عن غيرها من جامعات العالم التي اتخذت أدوارا جديدة مع التحولات الكبرى في الحضارة الإنسانية. غير أن ذلك الدور الهزيل علميا وبحثيا لن يغمض أعيننا عمما أنجزته، كما لا يجعلنا نستهين بما تحقق لحد الآن من مكاسب تكوينية واجتماعية. فطيلة العقود الماضية من عمر الاستقلال الوطني حققت الجامعة الجزائرية إنجازات معتبرة، خاصة فيما يتعلق بإعداد الكوادر والإطارات التي تشتغل في مختلف المؤسسات الاقتصادية والثقافية... لكن **دور الجامعة الجزائرية** من حيث **النوعية والكيفية** لا يزال بعيدا عن المقاييس الدولية المعتمدة. فالتعليم فيها أقل مستوى مما حققه التعليم العالي في كوريا الجنوبية، سنغافورة وماليزيا وبقية بلدان شرق آسيا... التي بدأ نموها بعدنا بزمن؛ لكن الفارق بينها أي بلدان شرق أسيا وبيننا كبير جداً. هذا على مستوى هذه المنطقة من العالم النامي، فما بالك لو قارنا دور جامعاتنا مع ما

تضطلع بها الجامعات الأمريكية والأوروبية واليابانية و الإسرائيلية... وغيرها من أدوار رياديا في بلدانها وفي العالم كله. لعل قراءة في قياس مؤشر إنتاج المعرفة الصادر ضمن **تقارير التنمية الإنسانية في العالم العربي** لسنتي 2003 و 2007م و 2017 وما تلاها؛ يعطينا البرهان والدليل القاطع على ما نقول.

**3- إلى الدور الاستراتيجي الجديد: إنتاج المعرفة**

إن **إنتاج المعرفة** هو المرحلة الأرقى من اكتساب المعرفة، حيث ينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك الجامعة القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه عموم البشر. لأجل ذلك نتساءل: كيف عن واقع إنتاج المعرفة في جامعاتنا خاصة في الميادين العلمية والتقنية، الأدبية والإنسانية، الاجتماعية والفنية...؟ ما هي العوامل الفاعلة في تكوين الوضع الراهن؟ لتلمس إجابات عن هذه الأسئلة تكمن مفاتيح العمل على تحول جامعاتنا إلى جامعات منتجة للمعرفة ومروجة الانتاج العلمي وفق المقاييس المعتمدة عالميا.

قد يتساءل البعض عن **كيفية قياس إنتاج المعرفة في الجامعات** عموما وفي جامعاتنا بوجه خاص؟ هناك صعوبة في الحصول على معلومات حديثة ودقيقة ومتكاملة حول **مُخرجات أنشطة البحث العلمي** في جامعاتنا و في محيطنا العربي عموما. خصوصا وأن جل جامعاتنا أغلبها حكومية تخضع لسلطة التوجيه الرسمي بعيدا عن سلوكيات أدوات الشفافية و ديمقراطية المعلومة والتقويم؛ التي تكشف عن الواقع الحقيقي والمؤشرات الموضوعية لعملها. غير أنه وبشكل عام يمكن قياس **مُخرجات البحث العلمي والمؤشرات** التي يعتد بها في **تقويم البحث العلمي ونتائجه** إجمالا اعتمادا على عدد العلماء والمهندسين المشتغلين في البحث العلمي لكل مليون نسمة.

1- **عدد البحوث وإنتاجية الباحث.**
2- **عدد الحاسبات لكل ألف ساكن.**
3- **عدد المجلات والدوريات العلمية المحكمة التي تصدر في البلد المعين.**
4- **عدد مراكز البحث العلمي و التكنولوجي في ذلك البلد.**
5- **متوسط الإنفاق على الكتب والمجلات لكل فرد من السكان.**
6- **عدد الاختراعات وبراءات الاختراع المسجلة سنويا لكل ألف ساكن.**
7- **نسبة إسهام مدخلات العلم والتكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي.**
8- **تعميم رقمنة القطاع و تفعيل نظام التعليم عن بعد. (8)**

اعتمادا على هذه الأخيرة فإن هناك فارقا كبيرا بين الإنتاج المعرفي في دول العالم مقارنة بالجزائر خصوصا وبعالمنا العربي عامة. كما أن هناك فقراً شديداً في إنتاج الكتب في بلداننا مقارنة بعدد السكان. وتصدر عدد من الدول الأوروبية الرائدة في هذا المجال على غرار فرنسا. وهذا ما كرسته دراسة حديثة أجراها **البنك الدولي**، جاء فيها بأن نسبة نمو البحث العلمي في الجزائر تفوق بكثير تلك المسجلة في فرنسا... وإن كان الإنتاج أكبر في الأخيرة إلا أن ذات الهيئة اعتمدت نسبة النمو لتصنيف الدول. حسب تقديرات مسؤولي **مديرية البحث العلمي الجزائرية**، فإن مئات الباحثين المحليين يملكون نفس الكفاءات المتوفرة في الباحثين بالخارج. فقد أكدت **الوزارة الوصية** أن المنح التي ستخصّص للأساتذة الباحثين بالخارج ستكون في مستوى آمال وطموحات الأساتذة الباحثين؛ بشكل سيسمح بإعادة الاعتبار للبحث العلمي في الجزائر؛ من خلال تحسين التكفل بالباحثين من الناحية الاجتماعية. وقدر **المصدر ذاته** أن **20 ألف** أستاذا باحثا يعملون في أريد من **780** مخبرا. كما يصل عدد الباحثين الدائمين في الجزائر سنة 2009م إلى **1700** مقابل **835** سنة 2000م، يضاف إلى **20 ألف** أستاذا باحثا يعملون على مستوى **780** مخبرا حثيا. و سخّرت الدولة ميزانية هامة لتسيير القطاع تعادل **100** مليار دينار. يتزامن هذا مع إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي الذي سيشرع في عمله قريبا، بالإضافة إلى 34 برنامج بحث خاصة بالخماسي المقبل، وهي برامج تشمل بالأساس كافة الانشغالات التي تطرح في الساحة الاقتصادية والاجتماعية على غرار مشكل المياه، الأخطار الكبرى وكذا الطاقات البديلة والصحة والفلاحة... وبناء على كل هذه التحفيزات.**(9)**

و تعتبر تخصصات الكيمياء والفيزياء والعلوم الهندسية المجالات التي تحتل فيها الجزائر الريادة. بينما يقف عزوف القطاع الاقتصادي بشكل عام على التعاون مع مخابر البحث الوطنية وراء الإنتاج **"المتواضع"**؛ على اعتبارها تستعين بمخابر أجنبية وبالعملة الصعبة، رغم أن المخابر ذاتها تستعين هي أيضا بكفاءات جزائرية محلية لإنجاز بحوثها ومشاريعها. وحسب دراسة شهرية أعدها **الخبير الاقتصادي الجزائري** -رئيس حكومة سابق- **أحمد بن بيتور**، بعنوان: **" إعادة تأسيس المنظومة التربوية "** في إطار **"مبادرة المواطنين من أجل التغيير" (10)** تستشرف المستقبل؛ تؤكد بأن هناك استقرار في النمو الديموغرافي على مستوى التعليم لأقل من **15** سنة. وتسجل نفس الدراسة ارتفاعا في عدد المترشحين في التعليم الثانوي والجامعي بمعدل **300 ألف** سنويا؛ أي حوالي **10** ملايين في **آفاق 2030م**، عكس ما كان بعد الاستقلال. ومنها **فالجامعة الجزائرية** مقبلة على فترة راحة كبيرة تسمح لها بتركيز جهودها أساسا على تحسين نوعية التعليم وتطوير البحث؛ بعيدا عن مشاكل نقص المرافق والتأطير-المتضخمة حاليا على حساب تطوير البحث والمردودية مع مضاعفة المقاعد البيداغوجية في الجامعة الجزائرية.

بالرغم من أن **المنشورات العلمية وبراءات الاختراع** تعد مؤشرات أساسية تعكس **نشاط البحث العلمي،** إلا أنها لا تعُبر بحد ذاتها عن النشاط الإبداعي. فـ**الأسواق الوطنية والعربية تكاد تخلو من الابتكارات والتقانة المصنوعة المحلية؛** مما يؤشر على أن البحث العلمي في بلداننا لم يرق بعد إلى مرحلة الإنتاج والابتكارات العلمية التي تمكننا من دخول عتبة **اقتصاد المعرفة** واطراد التنمية **الإنسانية** المتسارع. هذا يدفعنا إلى **ضرورة مراجعة استراتيجيتنا العلمية والبحثية، والتفكير في إنشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة؛** باعتبار ذلك قضية **جوهرية لأمننا القومي والاستراتيجي.**

## 4- <u>إنشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة و تطوير البحث</u>

إن **النسق الفعال لإنتاج المعرفة** يحتاج إلى **أولاً**: إدراك التحول في طبيعة المعرفة و مكانتها و دورها في المجتمعات المعاصرة (مجتمعات المعرفة) **ثانياً**: إصلاح مراكز صناعة وإنتاج المعرفة (الجامعات و مراكز الأبحاث) بشكل خاص؛ بما يضمن لها المواكبة لعصر الانفجار المعرفي والمساهمة الجادة في الحياة المعرفية العالمية. **ثالثاً**: عدم فك الارتباط بين إصلاح الجامعة وجوانب الإصلاح الأخرى في مجتمعنا (الإصلاح السياسي، الثقافي، الاقتصادي، والاجتماعي.. وغيرها)؛ أي الإصلاح الحضاري الشامل. وفي هذا المقام التركيز أكثر على إصلاح مراكز إنتاج وصناعة المعرفة، لما لها من أولوية في تصحيح وتطوير الرؤية المستقبلية لجامعاتنا. نعتقد النجاعة في حزمة إصلاحات تتم **وفق الخطة** التالية:

- **إصلاح مراكز إنتاج المعرفة: (الجامعات والمعاهد المتخصصة، مخابر البحث...)**

تتم العملية وفق خطوات وبمساهمة أطراف من بينها:

**<u>أولا</u>: تغيير الرؤية تجاه البحث:** باعتبار إنتاج المعرفة عملا حيوياً مهماً لتطوير وإصلاح التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، وهذا بدوره يستدعي اعتبار البحث العلمي عصب العملية كلها ويمثل مجالاً أساسيا لجهود تطوير التعليم؛ باعتباره المغذي لحركة التعليم وإنتاج المعرفة. والمقصود بإنتاج المعرفة ليس المعرفة التقنية ذات الصلة بالطبيعة والعلوم الطبيعية فقط، ولكن إنتاج المعرفة في العلوم الإنسانية أيضاً أمر ضروري ومهم لأي نهضة أو تقدم. ذلك أن النظرة التجزيئية للمعرفة والتعليم تسببت في انفصام في شخصية وعقل الإنسان وتوازن المجتمع.

- **تحديد أطراف عملية إصلاح الجامعة والبحث: (11)** تتمثل في:

أ - **الإدارة:** بوضع الاستراتيجية، معرفة فلسفة الجامعة، التخطيط، التوجيه، التمويل والتجهيز، المراقبة، والاستثمار.

ب - **الأستاذ الباحث ( الهيئة العلمية ):** بالتكوين العلمي الرصين، البحث والتنظير، الاختراع والإبداع العلمي والفكري، التقييم الذاتي المستمر.

ج - **الطالب**: التلقي الجيد، التدرب، التخصص، التنشئة البحثية، تحمل المسؤولية.

د - **الاستثمار المالي**: زيادة الإنفاق العام والخاص، توفير الحوافز للباحثين، الاطمئنان

ك - **توفير مناخ الحرية الاكاديمية**: حرية التفكير، الاتصال والتشاور، دعم النشر العلمي، الترويج

ل- **ربط البحث بالتنمية العامة:** تطبيق نتائج الأبحاث، تشجيع التنافس، الثقة بالباحثين.

## 5- <u>البحث العلمي... الواقع والآفاق</u>

الأصل اللغوي للفظة **" البحث "** تعني **السؤال أو الاستخبار والتفتيش** عن الشيء؛ كما جاء في **لسان العرب** لابن منظور.**(12)** ولفظة **"العلمي"** نسبة إلى العلم؛ بمعنى المعرفة. وهو إضافة أو تخصيص لنوع البحث؛ أي تمييز له عن باقي البحوث: كالصناعية، الاقتصادية، الاجتماعية... و غيرها.
وهي **كلمة مركبة** اعتمدت كمصطلح في الجامعات والمخابر وبين الأوساط الأكاديمية، للدلالة على: **(البحث في حل المشاكل ووضع التعميمات بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق المتعلقة، بالإضافة إلى تحليل جميع الأدلة التي يتم الحصول عليها، وتصنيفها تصنيفا منطقيا فضلا عن وضع الإطار المناسب اللازم لتأييد النتائج التي يتم التوصل إليها.) (13)**

والبحوث الكاملة أصناف، منها: **البحوث الأساسية، البحوث التطبيقية، و بحوث الابتكار.(14)**
تقوم **البحوث العلمية** أساسا على العنصر البشري( الباحث، الفني، والعامل المساعد) كدعامة أولى في عملياته، وفي مجموع عمليات التنمية الاجتماعية. لذلك تنتهج الدول المدركة لهدا في العمل على الزيادة المطردة لعدد الباحثين في شتى المجالات؛ كمؤشر حقيقي وعملي لقياس مستوى نهضتها وتقدمها. وتعتبر نسبة الباحثين إلى مجموع عدد السكان أهم تلك المؤشرات؛ حيث قدرت عالميا **بـ1.5** بالألف، في حين بلغت في البلاد العربية **318** باحثا لكل مليون ساكن، مقابل**3600** باحثا لكل مليون في الدول المتقدمة.**(15)** وتعكس الفجوة المعلوماتية الرقمية بين البلدان العالم، إحدى مؤشرات الفقر المعرفي وتدني مستويات الأبحاث، و تأثير ذلك سلبا على مستوى التنمية البشرية العامة.

**الجدول الموالي يبين لنا معدلات الفقر المعلوماتي ومستوياته لدى بعض الدول العربية.(16)**

| أصناف الدول | المستوى | الدول |
|---|---|---|
| الدول ذات مستوى فقر معلوماتي منخفض | اكبر من 5 | الإمارات العربية المتحدة، البحرين |
| الدول ذات مستوى فقر معلوماتي متوسط | 3 – 5 | الكويت، قطر، تونس، الأردن، عمان، السعودية، لبنان،المغرب، مصر، الجزائر ، سوريا |
| دول فقيرة معلوماتيا | اقل من 3 | اليمن، السودان |

كذلك يبدو البون شاسع في نسب الإنفاق على البحث العلمي قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي، بين البلدان العربية مقارنة بدول العالم الأخرى. ففي سنة 2000م بلغت نسبة إنفاق الدول العربية الإفريقية **0.2%**، والدول العربية الآسيوية **0.1%**؛ بينما أنفقت الدول المتقدمة **2.3%**، و إسرائيل لوحدها **4.7%.** من جانب آخر فإن براءة الاختراع التي يقصد بها: "تحويل المعرفة العلمية ونتائج الأبحاث المنجزة إلى تقانة توجه للاستهلاك، وتحفظ لأصحابها من الأفراد أو مراكز ومخابر البحث، أو للدول؛ وهي مؤشر قوي للنشاط التقني. فحسب **التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، فإن البلدان العربية سجلت ما يساوي **4.35%** مما سجلته إسرائيل من **براءات اختراع** في الفترة الممتدة من 95-1999م، و**1.34%** مع كوريا الجنوبية.**(17)**

و وفق إحصائية نشرت على **موقع الكتروني (*)** تضمنت تصنيفا لجامعات العالم البالغ عددها عام 2007م: **13084** جامعة؛ حصلت **جامعة هارفارد الأمريكية** على **المرتبة الاولى**، وعلى أجود بحث علمي لنفس السنة. في حين جاء ترتيب الدول كالتالي: الولايات.م.أ في الرتبة الاولى، تليها بريطانيا ثم كندا... واحتلت إسرائيل **الرتبة 20**. أما بالنسبة لنا وللدول العربية فلم تحظ فيها إلا بترتيب **1128 لجامعة الملك** فهد للبترول و المعادن.

تثير هذه المعطيات الدهشة، تدل دلالة واضحة على **نقص الوعي المجتمعي** العام ونظرته لأهمية **البحث العلمي** وبواجب **دعم العلم والعلماء والكفاءات والخبراء**... كمصدر أول ومفتاح للنهوض و تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الحياتية بشكل عام. فمن الضروري **إفشاء ثقافة جديدة** في بيئتنا المحلية والقومية تقوم على **تشجيع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة على الإنفاق العلمي**. كذلك الأمر مع الأثرياء والمؤسسات الأهلية غير الربحية و تنظيمات المجتمع المدني**... بتحفيزها** على

**تحمل مسؤولياتها حيال دعم و تطوير و تحمل جزء من أعباء تمويل البحث العلمي؛ باعتباره إنفاقا استثماريا ناجحا.**

## 6 - مقترحات الإصلاح وا لتطوير لمنظومة لتعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر

إن **إنتاج المعرفة العلمية يمثل المرحلة الأرقى لاكتسابها والتحكم فيها**، كما يشكل المدخل الطبيعي للولوج والانخراط في **مجتمع المعرفة**؛ حتى نستطيع مواجهة رهانات واستحقاقات العالمية لعصرنا. ومن ثم فإنه يتوجب علينا -بعد تشخيص واقع التعليم العال العربي، وحالة البحث العلمي المتدهورة فيه- أن نبحث مقترحات وتوصيات جدية وناجعة تساعد على انتشال هذا القطاع الحيوي من واقع التردي والتخلف.. إلى مستوى **الفاعلية الإنتاجية بل التنافسية العالمية؛ تطورا، إبداعا، واختراعا.**

وباعتبار الصعوبات التي يواجهها كل من قطاعي **التعليم العالي والبحث العلمي** في بلادنا كثيرة ومتشعبة؛ منها ما يرتبط **بالاستراتيجية وغياب الرؤية، المشاكل الهيكلية والتنظيمية، الإيديولوجية والسياسية، المالية والتجهيز المادي، الاجتماعية والثقافية، البيداغوجية والمنهجية**... وغيرها. فإن رصد حلول تفصيلية لكل ذلك أمر جد صعب؛ يحيلنا حتما إلى **الاستغراق في الجزئيات التفصيلية** على حساب **الرؤية الكلية للمشكلة.** وعليه سنعمد إلى **صياغة مقترحات مخارج حلول** تمس **البنية الكلية للمشكلة المطروحة** على مستوى منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا؛ من بينها:

**1- إعادة النظر في الاستراتيجية التعليمية الكلية، وتحديد فلسفة التعليم الجامعي: غاياته ومراميه**... وفق رؤية تتجاوز البعد التعليمي التكويني الكمي للطالب، إلى مستوى يتوخى فيه إعداد الطالب الباحث المنتج للمعرفة؛ المحترف للبحث، المشبع بروح التخصص والإبداع، المواكب لعمليات التطور العلمي لعصره باستعمال الرقمنة وتكنولوجيات التواصل والتعاون عن بعد... ناهيك عن **إعداد الأستاذ الجامعي** المسكون **بروح الباحث والابتكار**؛ لا **الأستاذ الموظف المهني الصرف**.

**2- بناء خطة وطنية و قومية واضحة للبحث العلمي**، تقوم على تثمين البحث وتعزيز مكانة الباحث في النسق التنموي العام. ضمن سياسة تقوم على صون شرف العلم وكرامة العلماء، و التنسيق والتعاون المشترك بين الجامعات ومراكز البحث المحلية، وكذا تبادل المشورة والخبرة العلمية محليا و دوليا؛ عبر مجالس وهيئات التخطيط والتمويل والتنفيذ، و تكريس البعد الجماعي في انجاز الأبحاث، وتبادل المعلومات والمطبوعات والدوريات العلمية... وغيرها.

**3- تحرير الجامعات و مراكز البحث العلمي من الوصايات: الإيديولوجية، السياسية، والمذهبية... للأنظمة، و الأحزاب الزعامات**... و خلق **مناخ حر ديمقراطي** يضمن التفكير المفتوح، **و استقلال**

**المؤسسات،** وتنمية روح و ثقافة الإبداع الفكري، الابتكار العلمي، و التجديد التكنولوجي.. بعيدا عن الضغوط، المساومات، و سياسة التدجين أو الترهيب للعلماء و الباحثين.

**4- تأمين مصادر التمويل المالي و المادي للجامعات و الأبحاث بصورة قارية؛** تضمن توفر الكادر البشري العلمي واستقراره، والتجهيزات البحثية والمخبرية اللازمة... ووضع خطط زمنية ثابتة لتنفيذ مشاريع البحث وتطوير المعرفة لتحويلها إلى تقانة، تدعم و تحدث من **برامج التنمية الشاملة** في مجتمعاتنا . يشارك في العملية القطاعات الحكومية والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء.

**5- تعزيز وتدعيم المكانة الاجتماعية للباحثين معنويا و ماديا؛** من خلال تثمين المردود المالي للأجور و الأبحاث المنجزة فرديا أو جماعيا.. بما يكفل الكفاية و حفظ الكرامة للباحثين والعلماء، و يغنيهم عن البحث عن مصادر عمل إضافية أخرى لتحسين أوضاعهم المعيشية، وتأمين ضروريات الحياة في مؤسسات محلية أو عبر الهجرة نحو مناطق استقطاب العقول في الدول المتقدمة.

**6- تكريس ثقافة التكريم وخلق الحوافز التشجيعية، وتعزيز سلطة الرقابة والجزاء داخل المؤسسات البحثية والمجتمعية معا،** مع تكريس **ثقافة التقييم والتقويم الذاتي؛** لأجل خلق التنافسية العلمية بين الباحثين، وإبراز المواهب والعقول النشطة لتمكينها من تفريغ شحناتها الإبداعية في صورة أعمال فكرية خلاقة، وابتكارات علمية وتكنولوجية بناءة.

## الخاتمة

إن **الجامعة الحديثة هي تلك الجامعة التي تضطلع إلى جانب مهمتي التعليم والتكوين، بوظيفة البحث العلمي المنتج والعملي**. فهي بهذا المعنى تتولى **مسؤولية بناء الوعي الفردي و تجديده، كما صناعة تنمية بشرية اجتماعية تتواصل مع المعطيات العالمية لمجتمع التغيير و المعرفة و تحولاته**. من خلال الدراسة حاولنا **تشخيص واقع الجامعة والبحث العلمي** في بلادنا ومحيط الجوار العربي بمزاياه وعيوبه؛ لاعتقادنا بأن في ذلك **المدخل العلمي والمنهجي** لتجاوز المشكلات التي يعيشها، والتي تنعكس إيجابا وسلبا على استقرار و تطور ورفاهية مجتمعاتنا ونهضة ورقي تطور أوطاننا. وقد سعينا الى **عرض مقترحات نظرية شاملة لمشكلة الجامعة والبحث العلمي في بلادنا،** اجتهدنا في توصيفها من **واقع التجربة الميدانية** في العمل الجامعي، و **من خلال تفاعلنا وقراءاتنا المتنوعة للواقع الجامعي و البحثي العلمي ومردوديته العملية**. نعتقد نجاعتها و فعاليتها **شرط أن تشملها رعاية سياسية رسمية وإرادة حقيقية عملية و مرافقة مجتمعية صادقة، تدرك حساسية القطاع الجامعي وموقع البحث العلمي منه** و **دورهما في دفع و قيادة قاطرة التنمية الوطنية الشاملة** باتجاه التطوير والتحديث، ومواكبة حركية التغيير و التحول المتسارع على المستوى العالمي. يبقى **في الأخير ضرورة التأكيد على انه لا**

**يمكن تخيل تعليم جامعي وفعال بدون بحث جامعي منتج،** كما **لا يمكن الاعتراف بأستاذ جامعي كفء ما لم يكن باحثا ناجحا؛** موصول **الفعالية بمجتمعه وعالمه المتغير المتسارع مهاريا وتكنولوجيا..**

**هوامش البحث**:

(1) www.alkhaber.com، يوم 2008/10/08، ص9

(2) مجلة **الشباب الجزائري** ، تونس ، عدد خاص بالمؤتمر الرابع لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ، اغسطس – سبتمبر 1960، عدد 14-15

(3) انظر الموضوع بتوسع في: سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، ج10 1962/1954**، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2007 صص 259-287

(4) **هنا الجزائر**، نوفمبر 1959.

(5) **المقاومة الجزائرية** ، ط11،3 مارس 1957 .

(6) **الأرشيف الوطني**، العلبة 27

(7) **هنا الجزائر**، 38 ، اغسطس 1955 ، في هذا المصدر أيضا مقالة عن إنتاج البترول في الجزائر .

-(8) **الأرشيف الوطني**، مرجع سابق.. علبة 27

(9) د. بدران بن لحسن، **مسيرة التعليم العالي في الجزائر، "الجامعة من توفير المعرفة إلى إنتاجها"**، مداخلة ألقيت في ملتقى "الجامعة الجزائرية وإنتاج المعرفة"، جامعة الحاج لخضر باتنة - الجزائر 2007-2008 م.

(10) صحيفة **الخبر اليومي** الجزائرية، عدد5945 ، يوم 24-03-2010م.

(11) د. محمد أبو طه، **إحصائيات مختصرة حول واقع البحث العلمي في العالم العربي**، دراسة أعدت في جامعة القدس المفتوحة - فلسطين، نشرة البحث العلمي. عدد2 أيار- ماي 2008، ص 55

(12) جمل الدين بن محمد بن منظور، **لسان العرب**، د.ط، ج2 ، دار صادر بيروت – لبنان، ص115.

(13) أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت 1973، ص24

(14) محمد رشيد الفيل، **البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي**، ط1، دار مجدلاوي الأردن 2000 ، ص 24

(15) أحمد بلال، **البحث العلمي العربي: واقع، مردود، وتطلعات مستقبلية**، مجلة شؤون عربية، عدد65، افريل 1991، ص24

(16) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، عام 2003م، ص 70.

(17) **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لعام 2003م، مرجع سابق، ص 70

(*) ( www.heaect.ed.tw)